سعيد جفري

التدبير الترابي بالمغرب

(الأسس، الآليات والرهانات)

الطبعة الأولى

2024

الفهرس

مقدمة 3

الفصل الأول: التدبير الترابي: الأسس الدستورية والتنظيمية 9

المبحث الأول: الأسس الدستورية للتدبير الترابي 11

المطلب الأول: مبدأ التدبير الحر 12

الفقرة الأولى: تعريف وعناصر مبدأ التدبير الحر 13

أولا- تعريف مبدأ التدبير الحر 13

أ - التدبير الحر في اللغة والاصطلاح 13

1 - التدبير الحر في اللغة 13

2 - التدبير الحر في الاصطلاح 14

ب - التدبير الحر في الفقه والقانون 15

1 - التدبير الحر في القانون 15

2 - التدبير الحر في الفقه 16

ثانيا - عناصر مبدأ التدبير الحر 17

أ - العناصر المرجعية لمبدأ التدبير الحر 17

1 - الحق في سلطة التداول المحلي 17

2 - الحق في سلطة التنفيذ المحلي 18

ب - العناصر الإجرائية لمبدأ التدبير الحر 19

1 – ضرورة وجود مجالس منتخبة 19
2 – ضرورة التمتع باختصاصات فعلية 20
الفقرة الثانية: مرجعيات وتمظهرات مبدأ التدبير الحر 23
أولا – مرجعيات مبدأ التدبير الحر 23
أ – المرجعية الدستورية لمبدأ التدبير الحر 23
1 – الأصل المرجعي لمبدأ التدبير الحر 23
2 – الأصل الإجرائي لمبدأ التدبير الحر 24
ب – المرجعية التنظيمية لمبدأ التدبير الحر 24
1 – المرجعية التنظيمية ذات الطبيعة العامة 25
2 – المرجعية التنظيمية ذات الطبيعة الخاصة 25
ثانيا – تمظهرات مبدأ التدبير الحر 26
أ – التمظهر المؤسساتي لمبدأ التدبير الحر 26
1 – الحق في اختيار الهياكل المحلية 26
2 – الحق في اتخاذ المقررات المحلية 28
ب – التمظهر الوظيفي لمبدأ التدبير الحر 30
1 – الحق في ممارسة اختصاصات فعلية 30
2 – الحق في التوفر على السلطة التنظيمية 31
المطلب الثاني: مبادئ التعاون والتضامن والمشاركة 34
الفقرة الأولى: مبدأي التعاون والتضامن 34
أولا – مبدأ التعاون 34
أ – تعريف وعناصر مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 35

1 – تعريف مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 35
2 – عناصر مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 36
ب – مرجعيات وتمظهرات مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 37
1 – مرجعيات مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 37
2 – تمظهرات مبدأ التعاون اللامركزي والشراكة 38
ثانيا: مبدأ التضامن 39
أ – تعريف ومرجعيات مبدأ التضامن الترابي 40
1 – تعريف مبدأ التضامن الترابي 40
2 – مرجعيات مبدأ التضامن الترابي 41
ب – تمظهرات مبدأ التضامن الترابي 42
1 – صندوق التأهيل الاجتماعي 43
2 – صندوق التضامن بين الجهات 45
الفقرة الثانية: مبدأ المشاركة 47
أولا – تعريف وعناصر مبدأ المشاركة 48
أ – تعريف مبدأ المشاركة 48
1 – المشاركة في اللغة 48
2 – المشاركة في الاصطلاح 49
ب – عناصر مبدأ المشاركة 50
1 – العناصر العامة لمبدأ المشاركة 50
2 – العناصر الخاصة لمبدأ المشاركة 50
ثانيا: مرجعيات وتمظهرات مبدأ المشاركة 51

أ – مرجعيات مبدأ المشاركة 51
1 – المرجعيات الدستورية لمبدأ المشاركة 51
2 – المرجعيات التنظيمية لمبدأ المشاركة 52
ب – تمظهرات مبدأ المشاركة 52
1 – التمظهرات السياسية لمبدأ المشاركة 52
2 – التمظهرات الإجرائية لمبدأ المشاركة 54
المبحث الثاني: الأسس التنظيمية للتدبير الترابي 57
المطلب الأول: القوانين التنظيمية للجماعات الترابية 58
الفقرة الأولى: القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات 58
أولا – الهيكلة والبناء العام للقانون التنظيمي للجهات 58
أ – هيكلة القانون التنظيمي للجهات 58
1 – الهيكلة العامة للقانون التنظيمي للجهات 58
2 – الهيكلة الخاصة للقانون التنظيمي للجهات 59
ب – البناء العام للقانون التنظيمي للجهات 60
1 – التراتبية المرجعية والقانون التنظيمي للجهات 60
2 – التراتبية الإجرائية والقانون التنظيمي للجهات 62
ثانيا – المؤشرات الكبرى للقانون التنظيمي للجهات 63
أ – المؤشرات الكمية للقانون التنظيمي للجهات 63
1 – المؤشرات الكمية ذات الطبيعة العامة 63
2 – المؤشرات الكمية ذات الطبيعة الخاصة 64
ب – المؤشرات النوعية للقانون التنظيمي للجهات 65

1 – المؤشرات النوعية ذات الطبيعة العامة 65
2 – المؤشرات النوعية ذات الطبيعة الخاصة 66
الفقرة الثانية: القانونان التنظيميان رقمي 112.14 و113.14 المتعلقين بالعمالات والأقاليم والجماعات 68
أولا – القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم 68
أ – الهيكلة والبناء العام للقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 68
1 – هيكلة القانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 68
2 – البناء العام للقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 67
ب – المؤشرات الكبرى للقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 70
1 – المؤشرات الكمية للقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 71
2 – المؤشرات النوعية للقانون التنظيمي للعمالات والأقاليم 71
ثانيا – القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات 71
أ – الهيكلة والبناء العام للقانون التنظيمي للجماعات 72
1 – هيكلة القانون التنظيمي للجماعات 72
2 – البناء العام للقانون التنظيمي للجماعات 73
ب – المؤشرات الكبرى للقانون التنظيمي للجماعات 74
1 – المؤشرات الكمية للقانون التنظيمي للجماعات 74
2 – المؤشرات النوعية للقانون التنظيمي للجماعات 74
المطلب الثاني: المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية 77
الفقرة الأولى: المراسيم التطبيقية والمجالات ذات الطبيعة السياسية والإدارية 77
أولا – المجالات السياسية في المراسيم التطبيقية 77

أ – الأحكام الخاصة بتسليم السلط 78
1 – مرجعيات تسليم السلط 78
2 – إجراءات تسليم السلط 78
ب – الأحكام الخاصة بالعرائض 79
1 – تقديم العرائض 79
2 – شكل العرائض 80
ثانيا – المجالات الإدارية في المراسيم التطبيقية 80
أ – الأنظمة الخاصة بالإدارة الترابية والتكوين 80
1 – الجماعات والمديريات العامة للمصالح 80
2 – نظام التكوين المستمر 81
ب – الوضع رهن الإشارة ونظام العنونة 81
1 – الوضع رهن الإشارة 82
2 – نظام العنونة 83
الفقرة الثانية: المراسيم التطبيقية والمجالات ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية 85
أولا – المجالات الاقتصادية والتدبيرية في المراسيم التطبيقية 85
أ – المجالات الاقتصادية في المراسيم التطبيقية 85
1 – برامج التنمية الترابية 85
2 – التصاميم الجهوية لإعداد التراب 86
ب – المجالات التدبيرية في المراسيم التطبيقية 87
1 – الإشراف المنتدب على المشاريع 87
2 – الدولة ومواكبة التدبير الترابي 88

ثانيا – المجالات المالية والمحاسبية في المراسيم التطبيقية 89
أ – المجالات المالية في المراسيم التطبيقية 89
1 – الأحكام المعيارية في التدبير المالي الترابي 90
2 – الأحكام الإجرائية في التدبير المالي الترابي 91
ب – المجالات المحاسبية في المراسيم التطبيقية 93
1 – الأحكام المعيارية في التدبير المحاسبي الترابي 93
2 – الأحكام الإجرائية في التدبير المحاسبي الترابي 94
الفصل الثاني: التدبير الترابي: الآليات والوسائل المعتمدة 99
المبحث الأول: المبادئ والآليات المرجعية للتدبير الترابي 102
المطلب الأول: التدبير الحر 102
الفقرة الأولى: المبادئ المرجعية للتدبير الحر 104
أولا– المبادئ المرجعية ذات الطبيعة السياسية والقانونية 104
أ – التدبير الحر ومبدأي المساواة والاستمرارية 105
1 – مبدأ المساواة 105
2 – مبدأ الاستمرارية 105
ب – التدبير الحر ومبادئ الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والمسؤولية 106
1 – مبدأي الديمقراطية والشفافية 106
2 – مبدأي المحاسبة والمسؤولية 106
ثانيا – المبادئ المرجعية ذات الطبيعة الإدارية والتدبيرية 107
أ – التدبير الحر ومبدأي سيادة القانون والتشارك 107
1 – مبدأ سيادة القانون 107

2 – مبدأ التشارك 107
ب – التدبير الحر ومبدأي الفعالية والنزاهة 108
1 – مبدأ الفعالية 108
2 – مبدأ النزاهة 108
الفقرة الثانية: الآليات الإجرائية للتدبير الحر 111
أولا– الآليات الإجرائية ذات الطبيعة الداخلية 111
أ – الآليات الإجرائية الخاصة بالمجالس الترابية ورؤسائها 111
1 – التدبير المنتظم لشؤون المجالس الترابية 111
2 – التقييم والمراقبة الداخلية والافتحاص 112
ب – الآليات الإجرائية الخاصة برؤساء المجالس الترابية 113
1 – اعتماد الأساليب الفعالة في التدبير 113
2 – اعتماد الأساليب الخاصة بالتواصل الإداري والمالي 114
ثانيا – الآليات الإجرائية ذات الطبيعة الخارجية 114
أ – الجماعات الترابية والخضوع لعمليات التدقيق والافتحاص 115
1 – الآليات الخاصة بعمليات التدقيق والافتحاص 115
2 – الإجراءات الخاصة بعمليات التدقيق والافتحاص 116
ب – الدولة ومواكبة حكامة تدبير الجماعات الترابية 116
1 – الدولة وآليات المواكبة الإعلامية والتكوينية 117
2 – الدولة وآليات المواكبة التدبيرية والرقابية 118
المطلب الثاني: التعاون اللامركزي والمشاركة الترابية 121
الفقرة الأولى: التعاون اللامركزي والشراكة 121

أولا – التعاون اللامركزي على مستوى الجهات والعمالات والأقاليم..... 121
أ – صيغ التعاون اللامركزي على مستوى الجهات..... 122
1 – مجموعة الجهات..... 122
2 – مجموعات الجماعات الترابية..... 122
ب – صيغ التعاون اللامركزي على مستوى العمالات والأقاليم..... 123
1 – مجموعة العمالات والأقاليم..... 123
2 – مجموعات الجماعات الترابية..... 124
ثانيا: التعاون اللامركزي على مستوى الجماعات..... 125
أ – مؤسسة التعاون بين الجماعات..... 126
1 – تكوين ومهام مؤسسة التعاون بين الجماعات..... 126
2 – تنظيم وتسيير مؤسسة التعاون بين الجماعات..... 127
ب – مجموعات الجماعات الترابية..... 129
1 – إحداث وتكوين مجموعات الجماعات الترابية..... 129
2 – تنظيم وتسيير مجموعات الجماعات الترابية..... 129
الفقرة الثانية: المشاركة الترابية..... 133
أولا: المشاركة الترابية على مستوى الجهات..... 133
أ – التدبير الجهوي والآليات التشاركية للحوار والتشاور..... 133
1 – أهداف الآليات التشاركية للحوار والتشاور..... 134
2 – صيغ الآليات التشاركية للحوار والتشاور..... 134
ب – التدبير الجهوي وآليات تقديم العرائض..... 135
1 – شروط تقديم العرائض من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات..... 136

2 – كيفيات إيداع العرائض من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات 136
ثانيا: المشاركة الترابية على مستوى العمالات والأقاليم والجماعات 137
أ – التدبير الإقليمي والآليات التشاركية للحوار والتشاور والاقتراح 137
1 – العمالات والأقاليم والآليات التشاركية للحوار والتشاور 137
2 – العمالات والأقاليم وآليات تقديم العرائض 138
ب – التدبير الجماعي والآليات التشاركية للحوار والتشاور والاقتراح 139
1 – الجماعات والآليات التشاركية للحوار والتشاور 140
2 – الجماعات وآليات تقديم العرائض 142
المبحث الثاني: الوسائل المرجعية المعتمدة في التدبير الترابي 147
المطلب الأول: الوسائل القانونية والإدارية للتدبير الترابي 147
الفقرة الأولى: الوسائل القانونية للتدبير الترابي 148
أولا – الوسائل القانونية للتدبير الترابي على مستوى الجهات 148
أ – التصميم الجهوي لإعداد التراب 148
1 – المرجعية القانونية لإعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب 149
2 – مراحل إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب 150
ب – برنامج التنمية الجهوية 154
1 – المرجعية القانونية لإعداد برنامج التنمية الجهوية 154
2 – مراحل إعداد برنامج التنمية الجهوية 156
ثانيا – الوسائل القانونية للتدبير الترابي على مستوى العمالات والأقاليم
والجماعات 158
أ – برنامج تنمية العمالة أو الإقليم 158

1 – المرجعية القانونية لإعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم 159
2 – مراحل إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم 161
ب – برنامج عمل الجماعة 163
1 – المرجعية القانونية لإعداد برنامج عمل الجماعة 163
2 – مراحل إعداد برنامج عمل الجماعة 165
الفقرة الثانية: الوسائل الإدارية للتدبير الترابي 169
أولا – إدارة الجهات والعمالات والأقاليم 169
أ – إدارة الجهات 170
1 – الهياكل الداخلية لإدارة الجهة 170
2 – الهياكل الخارجية لتدبير الجهة 172
ب – إدارة العمالات والأقاليم 176
1 – الهياكل الداخلية لإدارة العمالة أو الإقليم 176
2 – الهياكل الخارجية لتدبير العمالة أو الإقليم 178
ثانيا – إدارة الجماعات 179
أ – الهياكل الداخلية لإدارة الجماعة 179
1 – مديرية المصالح والمديرية العامة للمصالح 180
2 – مهام مديرية المصالح والمديرية العامة للمصالح 181
ب – الهياكل الخارجية لتدبير الجماعة 181
1 – شركات التنمية المحلية 182
2 – النظام القانوني لشركات التنمية المحلية 182
المطلب الثاني: الوسائل المالية والبشرية للتدبير الترابي 185

الفقرة الأولى: مالية الجماعات الترابية 185
أولا – ميزانية الجماعات الترابية 185
أ – بنية وتبويب ميزانية الجماعات الترابية 186
1 – بنية ميزانية الجماعات الترابية 186
2 – تبويب ميزانية الجماعات الترابية 187
ب – الميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية 188
1 – الميزانيات الملحقة 188
2 – الحسابات الخصوصية 189
ثانيا – موارد وتكاليف الجماعات الترابية 189
أ – موارد الجماعات الترابية 190
1 – الموارد الذاتية 190
2 – الموارد المحولة والموارد المتأتية من الاقتراض 194
ب – تكاليف الجماعات الترابية 198
1 – نفقات الميزانية 199
2 – نفقات الميزانيات الملحقة والحسابات الخصوصية 200
الفقرة الثانية: تنظيم إدارة الجماعات الترابية 202
أولا – تنظيم إدارة الجهات والعمالات والأقاليم 202
أ – تنظيم إدارة الجهات 203
1 – المرجعية القانونية لتنظيم الإدارة الجهوية 203
2 – النمذجة الهيكلية لتنظيم الإدارة الجهوية 204
ب – تنظيم إدارة العمالات والأقاليم 207

1 – المرجعية القانونية لتنظيم الإدارة الإقليمية 207
2 – النمذجة الهيكلية لتنظيم الإدارة الإقليمية 208
ثانيا – تنظيم إدارة الجماعات 210
أ – المرجعية القانونية لتنظيم الإدارة الجماعية 210
1 – المقتضيات القانونية المنظمة للإدارة الجماعية 211
2 – الأطراف الثلاثية المتدخلة في تنظيم الإدارة الجماعية 211
ب – النمذجة الهيكلية لتنظيم الإدارة الجماعية 211
1 – التنظيمات الهيكلية للإدارة الجماعية 211
2 – التعيين في المناصب العليا بإدارة الجماعات ونظام التعويض عن المسؤولية 213
الفصل الثالث: التدبير الترابي: الحدود ورهانات الإصلاح 221
المبحث الأول: حدود واختلالات التدبير الترابي 223
المطلب الأول: حدود التدبير الترابي ذات الطبيعة الذاتية 224
الفقرة الأولى: حدود مبدأ التدبير الحر 225
أولا– حدود التدبير الحر المرتبطة بالنص 225
أ – الحدود القانونية لمجال الاختصاص الترابي 225
1 – التدبير الحر واختصاصات الجهة 226
2 – التدبير الحر واختصاصات العمالة أو الإقليم والجماعة 227
ب – الحدود القانونية لسلطة التنفيذ الترابي 229
1 – التدبير الحر وسلطة التنفيذ الترابي 230
2 – التدبير الحر وممارسة السلطة التنظيمية 232

ثانيا – حدود التدبير الحر المرتبطة بالممارسة 234
أ – التدبير الحر ومنظومة المراقبة الإدارية..... 234
1 – النظام القانوني للمراقبة الإدارية 235
2 – المجالات الكبرى للمراقبة الإدارية..... 236
ب – التدبير الحر ومنظومة اللاتمركز الإداري..... 240
1 – منظومة اللاتمركز الإداري وتطوراتها العامة..... 240
2 – الميثاق الوطني للاتمركز الإداري: المستجدات والرهانات..... 242
الفقرة الثانية: حدود مبادئ التعاون والتضامن والمشاركة الترابية 246
أولا– حدود مبدأي التعاون والتضامن الترابي..... 247
أ – حدود مبدأ التعاون الترابي..... 247
1 – الحدود ذات الطابع الكمي..... 247
2 – الحدود ذات الطابع النوعي..... 248
ب – حدود مبدأ التضامن الترابي..... 249
1 – الحدود المرتبطة بالنص..... 249
2 – الحدود المرتبطة بالممارسة 250
ثانيا – حدود مبدأ المشاركة الترابية..... 251
أ – حدود المشاركة الترابية المرتبطة بالنص..... 251
1 – الحدود ذات الطابع الكمي..... 252
2 – الحدود ذات الطابع النوعي..... 252
ب – حدود المشاركة الترابية المرتبطة بالممارسة..... 253
1 – الحدود الخاصة بالآليات التشاركية للحوار والتشاور..... 253

2 – الحدود الخاصة بآلية تقديم العرائض 254
المطلب الثاني: حدود التدبير الترابي ذات الطبيعة الموضوعية 256
الفقرة الأولى: الحدود المالية للتدبير الترابي 257
أولا – اختلال العلاقات المالية بين الدولة والجماعات الترابية 257
أ – أرقام ومؤشرات العلاقات المالية العمومية 257
1 – المعطى الخاص بالإيرادات المالية العمومية 257
2 – المعطى الخاص بالنفقات المالية العمومية 258
ب – أبعاد مؤشرات العلاقات المالية العمومية 259
1 – الإيرادات المالية العمومية والدور التحكمي للدولة 259
2 – النفقات المالية العمومية والحضور العمومي للدولة 259
ثانيا: اختلال العلاقات المالية فيما بين الجماعات الترابية 260
أ – بنية وحدود الإيرادات العامة المحلية 260
1 – بنية الإيرادات العامة المحلية 260
2 – حدود الإيرادات العامة المحلية 262
ب – بنية وحدود النفقات العامة المحلية 263
1 – بنية النفقات العامة المحلية 264
2 – حدود النفقات العامة المحلية 264
الفقرة الثانية: الحدود البشرية للتدبير الترابي 265
أولا: حدود تدبير الموارد البشرية الترابية على المستوى الكمي 266
أ – الموارد البشرية بين الدولة والجماعات الترابية 266
1 – الأحجام العددية للموارد البشرية لكل من الدولة والجماعات الترابية 266

2 – المخصصات المالية للموارد البشرية لكل من الدولة والجماعات الترابية... 267
ب – الموارد البشرية بين أصناف الجماعات الترابية 267
1 – الاختلال البيني العددي للموارد البشرية على المستوى الترابي 268
2 – الاختلال البيني المالي للموارد البشرية على المستوى الترابي 269
ثانيا: حدود تدبير الموارد البشرية الترابية على المستوى النوعي..... 269
أ – الحدود المرتبطة بالمنتخب الترابي..... 269
1 – الخاصيات ذات الطبيعة الكمية للمنتخب الترابي..... 270
2 – الخاصيات ذات الطبيعة النوعية للمنتخب الترابي..... 272
ب – الحدود المرتبطة بالموظف الترابي..... 274
1 – الخاصيات ذات الطبيعة الكمية للموظف الترابي..... 274
2 – الخاصيات ذات الطبيعة النوعية للموظف الترابي 275
المبحث الثاني: الرهانات الكبرى لإصلاح التدبير الترابي..... 279
المطلب الأول: الرهانات المرتبطة بالشروط الذاتية لإصلاح التدبير الترابي..... 279
الفقرة الأولى: التدبير الترابي ومستلزمات التدبير الحر والتعاون والتضامن الترابي..... 280
أولا– التدبير الترابي ومستلزمات التدبير الحر 280
أ– مستلزمات التدبير الحر على المستوى القانوني 280
1 – التدبير الحر وضرورة توضيح مجال الاختصاص الترابي..... 280
2 – التدبير الحر وضرورة تعزيز سلطة التنفيذ المحلي الترابي..... 282
ب – مستلزمات التدبير الحر على المستوى الإداري..... 283
1 – التدبير الحر وإصلاح منظومة المراقبة الإدارية..... 284
2 – التدبير الحر وإصلاح منظومة اللاتمركز الإداري..... 287

ثانيا – التدبير الترابي ومستلزمات التعاون والتضامن الترابي..... 290
أ – التدبير الترابي ومستلزمات التعاون الترابي..... 290
1 – التعاون الترابي والمستلزمات ذات الطابع الذاتي..... 290
2 – التعاون الترابي والمستلزمات ذات الطابع الموضوعي..... 290
ب – التدبير الترابي ومستلزمات التضامن الترابي..... 291
1 – التضامن الترابي والمستلزمات ذات الطابع الذاتي 291
2 – التضامن الترابي والمستلزمات ذات الطابع الموضوعي..... 292
الفقرة الثانية: التدبير الترابي ومستلزمات المشاركة الترابية 294
أولا – المشاركة الترابية كإطار مرجعي للديمقراطية التشاركية..... 294
أ – الديمقراطية التشاركية ومبدأ المشاركة الترابية 294
1 – ماهية المشاركة الترابية..... 294
2 – مبررات المشاركة الترابية..... 295
ب – الديمقراطية التشاركية كضرورة إجرائية للمشاركة الترابية..... 296
1 – الديمقراطية التشاركية والمشاركة الترابية..... 296
2 – الديمقراطية التشاركية والفعل التشاركي..... 297
ثانيا – المشاركة الترابية والإطار الإجرائي للديمقراطية التشاركية..... 297
أ – المقاربة التشاركية وآليات الإعلام والاستشارة والتشاور..... 298
1 – الإعلام..... 298
2 – الاستشارة والتشاور..... 300
ب – المقاربة التشاركية وآلياتي اتخاذ القرار بصورة مشتركة والاستفتاء المحلي 302
1 – اتخاذ القرار بصورة مشتركة..... 303

2 – الاستفتاء المحلي 305
المطلب الثاني: الرهانات المرتبطة بالشروط الموضوعية لإصلاح التدبير الترابي 306
الفقرة الأولى: التدبير الترابي والإصلاح المتطلب على المستوى المالي 306
أولا – التأهيل المالي وتدبير الميزانية العامة المحلية 307
أ – التأهيل المالي وإصلاح بنية الميزانية العامة المحلية 308
1 – مرجعيات البنية الجديدة للميزانية العامة المحلية 308
2 – مكونات البنية الجديدة للميزانية العامة المحلية 310
ب – التأهيل المالي وإصلاح تدبير الميزانية العامة المحلية 312
1 – الميزانية العامة المحلية والتدبير المتمحور حول النتائج 312
2 – الميزانية العامة المحلية وآليات التدبير المتمحور حول النتائج 314
ثانيا – التأهيل المالي وتدبير الإيرادات والنفقات العامة المحلية 317
أ – التأهيل المالي وتنمية الإيرادات العامة المحلية 317
1 – إصلاح وتنمية مردودية الموارد المحلية الذاتية 317
2 – إصلاح وعقلنة مردودية الموارد المحلية الخاصة 320
ب – التأهيل المالي وعقلنة النفقات العامة المحلية 322
1 – إصلاح الاختلال المالي في بنية الإنفاق العام المحلي 322
2 – إصلاح الاختلال المالي في تدبير الإنفاق العام المحلي 323
الفقرة الثانية: التدبير الترابي والإصلاح المتطلب على المستوى البشري 324
أولا – تأهيل الموارد البشرية على المستوى الكمي 325
أ – التخطيط الجيد للموارد البشرية 325
1 – مفهوم تخطيط الموارد البشرية 326

2 – التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية 327
ب – التدبير التوقعي للموارد البشرية..... 328
1 – تعريف التدبير التوقعي للموارد البشرية..... 329
2 – آليات التدبير التوقعي للموارد البشرية..... 330
ثانيا – تأهيل الموارد البشرية على المستوى النوعي..... 331
أ – إصلاح منظومتي التقييم والتحفيز الترابي..... 331
1 – التقييم وتثمين أداء الموارد البشرية..... 332
2 – التحفيز وتنمية دور الموارد البشرية..... 334
ب – اعتماد سياسة جيدة للتكوين والتكوين المستمر 337
1 – التكوين الموجه للمنتخب الترابي..... 337
2 – التكوين الموجه للموظف الترابي..... 339
– الملاحق..... 343
الملحق رقم: (01) قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر..... 345
الملحق رقم:(02) العناصر الكبرى للميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية 346
الملحق رقم: (03) النموذج البرازيلي في الديمقراطية التشاركية (تجربة الميزانية التشاركية لمدينة "بورتو أليغري")..... 347
الملحق رقم: (4) التوصيات العشر للمجلس الأعلى للحسابات لتفعيل الجهوية المتقدمة 348
الملحق رقم: (5) معجم المصطلحات الترابية..... 349
لائحة الجداول..... 363
الفهرس 365

هذا الكتاب

بين تناول الجماعات الترابية في وضعها الساكن؛ من خلال البحث في موضوع التنظيم الترابي الذي يشكل أحد المباحث الكبرى للتنظيم الإداري بالمغرب، والذي سبق لنا وأن أفردنا له عنوان: «الجماعات الترابية بالمغرب (الجهات، العمالات والأقاليم والجماعات)». هذه الوحدات الثلاثة الأخيرة الحاضرة في التنظيم الإداري اللامركزي، وإن بدرجات متفاوتة الأهمية ولكن متكاملة العناصر والأدوار؛ والجماعات الترابية في وضعها المتحرك، والتي سنسائل فيه هذه المرة الأدوار الدستورية لهذه الأخيرة؛ ليس فقط كوحدات إدارية ساكنة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، ويعترف لها المشرع بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما كوحدات ترابية فاعلة تجسد أحد أوجه ومكونات التدبير العمومي الجديد.

والبحث في موضوع التدبير الترابي بالمغرب، له أكثر من أهمية وفائدة علمية وعملية؛ منها أن التناول الساكن للجماعات الترابية، سبق وأن أفردنا بخصوصه مؤلفا هم بحث موضوع الجماعات الترابية في مستوياتها الجهوية والإقليمية والجماعية. أما تناول الجماعات الترابية في صيغتها المتحركة، فيبقى أهم داع له هو ما يطرحه موضوع اختلالات ومظاهر سوء التدبير الترابي؛ والذي يظهر أن الأجراة العملية لمقتضيات القوانين التنظيمية الترابية ابتداء من سنة 2016، ستطرح أكثر من إشكال واختلال بهذا الخصوص؛ أتعلق الأمر بالمجالات الإدارية أو المالية أو الاقتصادية أو البشرية. وستسعفنا التقارير الصادرة عن المفتشيات المختصة (المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية)، وكذا التقارير الصادرة عن القضاء المالي المختص (المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات)، في الوقوف على جملة من الاختلالات والحدود التي تسم تدبير الجماعات الترابية.

سعيد جفري

مطبعة الأمنية - الرباط 2024

150 درهما